تمويل مستدام للتعليم مع الشراكة العالمية للتعليم



تلاميذ يسيرون إلى المدرسة في حي الشمايتين، تعز، اليمن.
صور من وكالة أسوشيتد برس لصالح الشراكة العالمية للتعليم/أنس حسن أحمد أحمد الحاج

تتعرض نماذج المساعدات التقليدية لضغوط ويحتاج تركيزها الضيق على حجم التمويل اللازم للتعليم في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى تغيير جذري. يركز التمويل المستدام على كيفية تنظيم الاستثمار في التعليم مع مختلف مصادر تمويل، وترتيبه، وتأمين استدامته ضمن الأنظمة المالية الوطنية، ما يسمح بتطبيق إصلاحات التعليم واستدامتها. تجمع الشراكة العالمية للتعليم بين قوة شراكة متعددة الأطراف وموارد صندوق عالمي للتعليم لتعزيز التمويل المستدام القائم على الموارد المحلية، والمُكمَّل برأس مال تقدّمه جمعيات خيرية والقطاع الخاص بشروط ميسّرة. وانطلاقًا من نموذجها الحالي لمواءمة التمويل دعماً للأولويات الوطنية، تدعم الشراكة العالمية للتعليم 92 بلداً شريكاً لجعل التعليم استثمارًا عامًا أساسيًا يدعم تحويل النظام لتحسين التعلّم لجميع الأطفال.

التحدّي

- لا تتوافق معايير التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للتعليم مع الحاجة الحالية إلى **تلبية احتياجات تعافي التعلم على نطاق واسع وبناء القدرة على الصمود** في وجه الصدمات الاقتصادية، والتغيرات الديموغرافية، وأعباء الديون المتزايدة، وعدم استقرار المناخ.
- على الرغم من الأدلة الواضحة على أن التعليم يدفع عجلة النمو الاقتصادي والالتزامات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن قطاع التعليم لا يزال يعاني من نقص مزمن في التمويل بسبب **الدعم المجزأ** الذي لا يتماشى مع أنظمة البلدان.
- من المتوقع أن **تنخفض** المساعدات الإنمائية الخارجية للتعليم **بمقدار 3.2 مليار دولار أمريكي في عام 2026** بناءً على التخفيضات المؤكدة والمتوقعة في ميزانيات الجهات المانحة - أي انخفاض بنسبة 24% مقارنة بعام 2023. وإذا أصبح هذا واقعاً، سيصبح **6 ملايين طفل إضافي معرضين** لخطر عدم الذهاب إلى المدرسة بحلول نهاية عام 2026 - أي ما يعادل إفراغ جميع المدارس الابتدائية في ألمانيا وإيطاليا - ما يزيد عدد الفتيات والفتيان الذين لا يحصلون على فرصة التعلم ومضاعفة فرصهم المستقبلية إلى ما يقدر بنحو 272 مليون طفل حول العالم.
- يكلّف عدم توفير التعليم الجيد للأطفال الاقتصاد العالمي **خسائر في الإنتاجية بقيمة 3.3 تريليون دولار سنوياً.**

للحصول على جميع مصادر البيانات، يرجى زيارة:
https://www.globalpartnership.org/data

تحويل التعليم GPE

مضاعفة الفرص تمويل التعليم

ما هو التمويل المستدام للتعليم؟

في عالمٍ يواجه أزماتٍ متعددة، يُعَدّ التعليم استثمارًا ومسؤوليةً مشتركة. ويُمثّل التمويل أداةً لدفع عجلة الإصلاح، وتقوية المؤسسات، وتحسين مخرجات التعلّم، وهو مستدامٌ عندما يُدار عبر الأنظمة الحكومية. يُعيد التمويل المستدام صياغة مفهوم التعليم من كونه قطاعًا يعاني من نقص التمويل إلى استثمارٍ عامٍ مركزيٍّ طويل الأجل يدعم النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والقدرة على الصمود. على مستوى النظام، ينصبّ التركيز على كيفية تمويل التعليم بشكلٍ عام، وربطه بأولويات الميزانية الوطنية وقدرة الحكومة على توليد الإيرادات من الضرائب. أما على مستوى البرنامج، فينصبّ التركيز على ما يُمكن للحكومات الحفاظ عليه بشكلٍ واقعيٍّ بعد انتهاء الدعم المالي الخارجي المؤقت للمدارس، والمعلّمين، والإصلاحات.

لضمان استدامة تمويل التعليم، يجب تنظيم الاستثمارات بطريقة تسمح للتمويل الخارجي بدعم إصلاحات التعليم، وإدارة تكاليف المرحلة الانتقالية، وجذب استثمارات إضافية تتوافق مع الأنظمة الوطنية وأسلوب القيادة الذي اعتمدته الحكومة. كما يجب أن تضمن الاستثمارات وصول موارد التعليم إلى المتعلمين والمجتمعات الأكثر احتياجًا. ويمكن للتمويل المبتكر أن يدعم هذا التحول، إذ يُمكن تصميمه ليناسب الواقع المالي والاقتصادي الخاص بكل بلد شريك، وذلك لحشد رؤوس أموال إضافية حسب الحاجة لأنظمة التعليم، فضلًا عن تعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم وإنصافه، من خلال الجمع بين مصادر التمويل وآليات التمويل المختلفة.



المعلمة في مرحلة ما قبل الروضة، دان كوماري داكال، وتلاميذها يلعبون ويتعلمون عن الحيوانات في مدرسة بادموداي الثانوية، رامشاه باث، كاتماندو، نيبال
الشراكة العالمية للتعليم/ فيديريكو سكوبا

يُحقق الاستثمار في التعليم عوائد اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل، ما يجعل تأمين استدامة تمويله على المدى البعيد استثمارًا عامًا صائباً. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع نهج تمويلي قائم على ثلاثة مبادئ:

التمويل المحلي كحجر أساس: التمويل العام المحلي هو أساس تمويل التعليم، حيث يتم استخدام الموارد الخارجية بشكل استراتيجي لإطلاق العنان للتمويل الذي يمكن للبلدان حشده بنفسها، ودمج مختلف مصادر التمويل، وزيادتها.

المواءمة مع النظام: يتماشى كل دولار مع الأولويات الوطنية ويعزز أنظمة التعليم.

القيادة الوطنية: تقود الحكومات استراتيجيات الاستثمار التي تجمع بين مصادر تمويل متنوعة، ما يسمح بالنهوض بالإصلاحات ويتيح تحولاً مستداماً.

نهج الشراكة العالمية للتعليم

من خلال الشراكة وكصندوق، تعمل الشراكة العالمية للتعليم على تعزيز تمويل التعليم المستدام على المستوى الوطني عن طريق:

- **التوقّف عن اعتبار التعليم كقطاع معزول** من خلال الجمع بين وزارات التربية والتعليم والمالية، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية لدمج التعليم في التخطيط للاقتصاد الكلي، واستراتيجيات الاستثمار العام، والحوار الوطني، والقرارات بشأن الميزانية، والتخطيط التنموي.
- **تعزيز حشد الموارد المحلية من خلال العمل مع المجتمع المدني** على كيفية جمع الموارد المالية المحلية وإنفاقها. من خلال صندوق **"Education Out Loud"**، تدعم الشراكة العالمية للتعليم منظمات المجتمع المدني للمشاركة في مناقشات السياسات والميزانيات، بما في ذلك تلك التي تتناول الضرائب وكيفية جمع الموارد المحلية وإدارتها واستخدامها بفعالية، باعتبار ذلك وسيلة لزيادة الشفافية والمساءلة حول كيفية استثمار البلدان في التعليم.
- **تقديم حوافز لزيادة حجم الإنفاق على التعليم وإنصافه وكفاءته** من خلال نموذج التمويل القائم على النتائج الخاص بالشراكة العالمية للتعليم، وحوار السياسات، ودعم الإدارة المالية العامة لتصبح أقوى.



تلاميذ في الصف الخامس يشاهدون التلفاز في مدرسة القديس أغناطيوس الابتدائية، ليثيم، المنطقة التاسعة، غيانا.
الشراكة العالمية للتعليم/كيلي لينش

- **صرف المنح لتحقيق أكبر أثر ممكن.** في البلدان حيث مستوى الديون مرتفع والإيرادات محدودة، تساعد منح الشراكة العالمية للتعليم في الحفاظ على التمويل الأساسي لأنظمة التعليم. وفي سياقات أخرى، تستخدم البلدان الشريكة المنح لدعم إصلاحات السياسات وتعزيز الأنظمة، مع توفير تمويل إضافي للتعليم، لا سيما من خلال الصندوق المضاعف التابع للشراكة العالمية للتعليم.

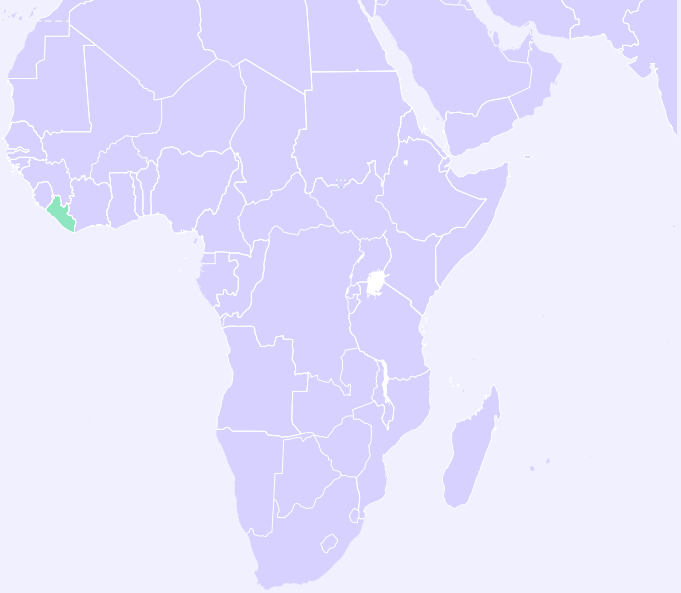
- **استخدام تمويل مبتكر مصمم خصيصًا لسياقات البلدان** لإتاحة تمويل إضافي من بنوك التنمية، والجمعيات الخيرية، والقطاع الخاص يكمل منح الشراكة العالمية للتعليم الحالية ويتماشى مع أنظمة التعليم الوطنية، ما يعزز كفاءة الإنفاق والإنصاف.

- **توسيع نطاق العمل الخيري والشراكات مع القطاع الخاص** من خلال **مؤسسة الشراكة العالمية للتعليم** التي تسمح بتمويل أكثر مرونة يتضمّن ترتيبات لتقاسم المخاطر تكمل التمويل العام والتنموي.

- **دعم القرارات المالية القائمة على الأدلة.** من خلال **برنامج تبادل المعرفة والابتكار التابع للشراكة العالمية للتعليم،** يتبادل الشركاء البحوث، وأدوات التقييم، والخبرات الوطنية لمساعدة الحكومات على تحديد نهج التمويل الفعالة وآليات حشد الموارد، والاستثمار في التدخلات المؤثرة، ودعم إنفاق أكثر كفاءة على التعليم.

استنادًا إلى تقييم أولي، تعمل الشراكة العالمية للتعليم مع البلدان الشريكة لوضع خطط استثمارية تحدد الإصلاحات التعليمية ذات الأولوية والقابلة للتنفيذ، وكيفية ترتيبها، وكيفية تمويلها بشكل مستدام وعلى نطاق واسع ضمن الأطر المالية والميزانيات الوطنية. وتضع هذه الخطط نهج تمويل مستدامة توضح كيفية مساهمة مختلف الشركاء مع مرور الوقت - من خلال الجمع بين التمويل من الموارد المحلية، والشركاء في التنمية، ومصادر أخرى - بالإضافة إلى كيفية تحقيق العوائد الاقتصادية والمالية والاجتماعية للاستثمار في التعليم. ويساعد ذلك على تنسيق ومواءمة الجهود بين الحكومات، والشركاء في التنمية، والجمعيات الخيرية، والقطاع الخاص، ما يعزز أنظمة التعليم الوطنية ويتجنب ترتيبات التمويل المجزأة والمتوازية.

ليبيريا: مثل عملي عن تمويل التعليم المستدام



تُظهر ليبيريا، وهي بلد شريك منذ عام 2007، كيف يمكن للتمويل المستدام أن يساعد أنظمة التعليم على تأمين مصادر تمويل قادرة أكثر على الصمود على المدى الطويل. ففي عام 2025، وبعد التقلبات الأخيرة في التمويل الخارجي، اتخذت حكومة ليبيريا خطوات فورية لحماية الخدمات التعليمية الأساسية، بما في ذلك وجبات الطعام المدرسية، وأدركت ضرورة وجود خطة استثمار مستدامة لضمان بقاء الأطفال في المدرسة وتحسين مخرجات التعلّم.

بالتعاون مع الشراكة العالمية للتعليم وشركائها، تعمل ليبيريا على تطوير استراتيجية استثمارية لقطاع التعليم تُواءم أولويات الإصلاح مع الواقع المالي للبلاد. ويُسهم التعاون الوثيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية والتخطيط التنموي في دمج أولويات التعليم في عمليات الميزانية الوطنية والتخطيط المالي الطويل الأجل.

تجمع استراتيجية الاستثمار مصادر تمويل متنوعة لدعم القطاع على المدى الطويل، مستفيدةً من نقاط قوة كل مصدر: يبقى التمويل العام أساس استدامة النظام التعليمي؛ ويقدم الشركاء في التنمية منحًا وقروضًا ومساعدات فنية لدعم تعزيز النظام وتنفيذ السياسات؛ بينما تدعم الجمعيات الخيرية والشركاء من القطاع الخاص الإصلاحات المبكرة والابتكار.

وبفضل هذه الاستراتيجية، تستطيع ليبيريا تجربة نهج جديدة وتسريع وتيرة تطبيقها في جميع أنحاء البلاد، لضمان إتقان كل طفل الحساب والقراءة والكتابة. كما ستساعد استراتيجية الاستثمار في تحديد المجالات التي يمكن فيها للتمويل المبتكر أن يكمل مصادر التمويل التقليدية للتعليم، بما في ذلك الضرائب المخصصة، وفرص التمويل المشترك من المستثمرين من القطاع الخاص، ما يسمح بالمضي قدمًا بالإصلاحات مع ظهور الفوائد الاقتصادية والمالية للاستثمار في التعليم تدريجيًا.

من خلال هذا النهج، تحدد ليبيريا كيفية تحقيق نموذج تمويل أكثر استدامة للتعليم - نموذج يقلل تدريجياً من الاعتماد على الدعم الخارجي المجزأ مع تعزيز الاستثمار الوطني في التعليم.



تلاميذ في مدرسة بيلي تاون العامة في بيلي تاون، ليبيريا.
البنك الدولي/دومينيك تشافيز

information@globalpartnership.org
GPforEducation
GPforEducation
GlobalPartnership
globalpartnership.org

مضاعفة الفرص تمويل التعليم

تحويل التعليم GPE